رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 2 / 8 / 2023
تاريخ قبول البحث 29 / 10 / 2023
تاريخ النشر 31 / 3 / 2024

النظام السياسي العراقي من منظور هيكل الفرص السياسية بعد العام 2011

The Iraqi political system from the perspective of political opportunities after 2011

م.م.فرحان فرع فرحان
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
Farhan Faraa Farhan
Baghdad University College of political science
Farhan_901@yahoo.com

أ.م.د. منتصر مجيد حميد
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
Asst.Prof.Dr Muntaser Majeed Hameed
Baghdad University College of political science
montaser.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

ترتبط نظرية هيكل الفرص السياسية بدراسة الاحتجاجات الشعبية أو الحركات الاجتماعية وفقاً لعدة ابعاد وهي (الانفتاح أو الانغلاق في النظام السياسي ، توجيهات الأنظمة السياسية تجاه قيام الاحتجاجات ، تحالفات النخب وانقساماتها) ، وعلاوة على ذلك يوضح بحثنا النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠١١ من ناحية انفتاح والانغلاق في النظام السياسي العراقي في دستور والقوانين العراقية وكذلك النظام الانتخابي والتعددية الحزبية ، فضلاً عن توجيهات النظام تجاه قيام الاحتجاجات من عام ٢٠١١ ولغاية عام ٢٠١٩ ،ويوضح بحثنا أيضاً تحالفات النخب العراقية وانقساماتها وفقاً لعدة مراحل من عام ٢٠١١ ولغاية ٢٠٢١ .

الكلمات المفتاحية : "العراق"، "النظام السياسي"، "الفرص السياسية"

Abstract

The theory of the structure of political opportunities is related to the study of popular protests or social movements according to several dimensions, namely (openness or closure in the political system, the directives of political systems towards the protests, alliances of elites and their divisions), and moreover our research shows the Iraqi political system after 2011 in terms of openness and closure in the Iraqi political system in the Iraqi constitution and laws, as well as the electoral system and party pluralism, as well as the regime's directives towards the protests from 2011 to 2019. Our research also illustrates the alliances of Iraqi elites and their divisions according to several stages from 2011 to 2021.

key words"Iraq :", "Political System", "Political Opportunities"

المقدمة

أشار دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ الى طبيعة النظام السياسي والعراقي حيث اشارات المادة (١) من الدستور على جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديموقراطي، وفي هذا السياق نوضح في هذا الدراسة النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠١١ من منظور نظرية هيكل الفرص السياسية وفقاً لأبعاد هذه النظرية وهي (الانفتاح أو الانغلاق في النظام السياسي وتوجيهات النظام السياسي العراقي تجاه قيام الاحتجاجات وتحالفات النخب وانقساماتها) مع الاخذ بعين الاعتبار المؤشرات الداخلية لهذه الابعاد كالانفتاح أو الانغلاق في الدستور والقوانين والنظام الانتخابي والتعددية الحزبية والحقوق السياسية والحريات المدنية فضلاً عن ايضاح المراحل الزمنية لكل مؤشر.

هدف البحث: يهدف **البحث** الى التعرف على مدى توافر ابعاد نظرية هيكل الفرص السياسية في النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠١١، وكذلك معرفة توافر هذا الأبعاد سواء كانت سلباً أو أيجاباً.

مشكلة البحث: تنطلق مشكلة البحث من تساؤل وهو مدى توافر أبعاد نظرية هيكل الفرص السياسية في النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠١١ خاصة فيما يتعلق في انفتاح أو الانغلاق النظام السياسي العراقي وتوجهات النظام تجاه قيام الاحتجاجات وكذلك تحالفات النخب وانقساماتها بعد العام ٢٠١١.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك توافر لأبعاد نظرية هيكل الفرص السياسية في النظام السياسي العراقي ووجود تباين في توافر تلك الأبعاد سواء سلباً أو أيجاباً .

الإطار المنهجي للبحث: اعتمد **البحث** على أكثر من منهج، حيث تم الاعتماد على منهج التحليل النظمي كمنهج أساسي للبحث ومناهج ثانوية أخرى كالمنهج التاريخي والمنهج الوصفي .

المحور الأول –مفهوم هيكل الفرص السياسية:

ارتبطت نظرية هيكل الفرص السياسية بدراسة الحركات الأجتماعية او الاحتجاجات الشعبية إذ يشير الباحثون الى البيئة التي خارج الحركة الأجتماعية بهيكل الفرص السياسية, حيث أن الفرصة السياسية لا يمكن ان تناقش بمعزل عن بيئتها الأجتماعية لأن العوامل المجتمعية هي التي تحدد البيئة الخاصة بالحركات وقدرتها على القيام بأنشطة احتجاجية للوصول للتغيير الاجتماعي والسياسي [(1)].

كما يعبر مفهوم **هيكل** الفرص السياسية عن اتجاه فكري جديد ومتميز في علمي السياسة والاجتماع السياسي حيث يهتم هذا الاتجاه بالبحث عن أدوات مختلفة للتغيير السياسي بما يتجاوز معطيات الواقع السياسي التقليدي الذي تنظمه إجراءات وأدوات المشاركة السياسية المألوفة [(2)].

ويعرف منظري هيكل الفرص السياسية بأنها (قدرة الحركة الاجتماعية على تعبئة مواردها واستغلال امكانياتها من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي وذلك من خلال استغلال الفرص والظروف الأجتماعية التي توفر في لحظة ما فرصة كبيرة للتغير وبالتالي تتمكن الحركة من استغلال هذه الفرصة من أجل تحقيق مطالب الحركة والدفاع عن مصالح اعضائها الأمر الذي يمكن من خلق فرصة سياسية)[(3)]. كما اقترح (سيدني تارو Sidney (Tarrow، بتعريف هيكل الفرص السياسية (عبر الارتباط مع أربعة عناصر مكونة له: درجة انفتاح أو انغلاق المؤسسات السياسية, واستقرار أو عدم استقرار التحالفات السياسية ووجود أو غياب حلفاء مؤثرين داعمين للحركة المعنية ووجود صراعات أو انقسامات بين النخب)[(4)].

و تم **استخدام** مفهوم هيكل الفرص السياسية لأول مرة من قبل الباحث الأميركي **(بيتر آيسينجر)** الذي صاغ لتحليل أسباب الفعالية السياسية للاحتجاج[(5)].

ويعد آيسينجر أول **من** استعمل المفهوم (مفهوم هيكل الفرص السياسية) الذين نظروا في كيفية تفسير درجة الوصول المؤسسي للاختلاف عبر المدن الأميركية في سلوك مكافحة الشغب[(6)].وبذلك أن مصطلح هيكل الفرص السياسية شق طريقه إلى العلوم السياسية من خلال الدراسات السياسية الحضرية وخاصة السياسية

الحضرية السوداء في الولايات المتحدة الأميركية من خلال بيتر آيسينجر الذي ينسب إليه الفضل في اختراع هذا المصطلح كما أن آيسينجر استعمل المصطلح مرة واحدة من خلال تعبير (هيكل الفرص السياسية)[7].

هناك عدة أبعاد **لنظرية** هيكل الفرص السياسية ،اذ يستخلص ماك آدم عدة أبعاد لنمو أو تقليص هيكل الفرص السياسية وهي[8]:

1. الانفتاح أو الانغلاق في النظام السياسي
2. توجهات الأنظمة السياسية تجاه قيام الاحتجاجات
3. تحالفات النخب وانقساماتها.

المحور الثاني –الانفتاح والانغلاق في النظام السياسي العراقي:

سنوضح في هذا المطلب انفتاح أو انغلاق النظام السياسي في العراق من خلال إيضاح الانفتاح والانغلاق في نصوص الدستور لعام 2005م، والتشريعات القانونية والتطرق لطبيعة النظام الانتخابي والتعددية الحزبية.

أولاً: الانفتاح أو الانغلاق في الدستور والقوانين:

الانفتاح او الانغلاق في الدستور: أشارت المادة (1) من الدستور العراقي لعام 2005م، على اتباع العراق نظام سياسي يستند على الديمقراطية كمنهج للحكم إذ تم الاعتماد على نظام برلماني (نيابي) كنوع من أنواع النظم السياسية الديمقراطية التي تتيح لجميع القوى والأحزاب السياسية فرصة المشاركة في إدارة الحكم [9].

وأكدت المادة (39) اولاً من **دستور** جمهورية العراق لعام 2005 على إتاحة الفرصة وبشكل حر لتأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية أو الانضمام اليها مكفولة وينظم ذلك بقانون [10]. كما ونصت الفقرة الثانية من المادة ذاتها عدم اجبار المواطنين على الانضمام الى أي حزب أو جمعية أو جهة سياسية أو اجباره على الاستمرار في العضوية فيها [11]. وبهذا الصدد فقد أشار الدستور العراقي في المادة (125) منه على ضمانه للحقوق الإدارية والسياسية لجميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاهم القومية والدينية والعرقية والمذهبية المختلفة [12].

ب. الانفتاح او الانغلاق في القوانين:

عند تغيير النظام السياسي العراقي بعد العام 2003م، تغير النظام السياسي من نظام الحزب الواحد الى نظام التعددية الحزبية، وعد الامر (97) الصادر عن سلطة الائتلاف بمثابة قانون للأحزاب السياسية عام 2004 ولكن جرى تشريع قانون الأحزاب السياسية رقم (36) لعام 2015م.

أشارت المادة (3) الفقرة الثانية والثالثة من قانون الأحزاب السياسية، لمبدأ التعددية السياسية والحزبية القائمة على الشرعية الدستورية، وإعطاء الحرية للمواطنين لتأسيس الأحزاب والانضمام اليها أو الانسحاب [13]. وتشير المادة (4) في فقراتها الأولى والثانية والثالثة والخامسة على حق المشاركة للمواطنين رجالاً ونساءً في تأسيس

حزب سياسي أو الانضمام اليه أو الانسحاب منه، وعدم اجبارهم على الاستمرار بالعمل الحزبي أذا لم تتوفر الرغبة في ذلك، على أن لا يضمن أي مواطن لأكثر من حزب في آن واحد [14].

ووفقاً لما سبق وفيما يتعلق في الانفتاح او الانغلاق في الدستور والقوانين في العراق فإن هناك مساحة لانفتاح النظام السياسي العراقي في الدستور والقوانين خاصة فيما يتعلق في التعددية الحزبية وكذلك تأسيس الأحزاب السياسية مما يؤدي (وفقاً للدستور والقوانين خاصة في ظل وجود قانون للأحزاب السياسية الى وجود فرصة سياسية لأي جماعة معارضة أو تيار معارض أو جماعات مصلحة تؤمن بالنظام الديمقراطي والدستور للتحول من حالة الضغط الى الوصول الى السلطة أو التأثير فيها، مما يعني وجود نافذة قانونية مؤسسية للفرص السياسية.

ثانياً: النظام الانتخابي:

إن النظام الانتخابي يعد عاملاً أساسياً مؤثراً للانفتاح في النظام السياسي المؤسسي وذلك لما يمكن ان يحتويه من فرصة سياسية لمختلف الأحزاب السياسية والقوى الاحتجاجية التي تروم التحول من حالة الضغط الى التأثير في السلطة والوصول اليها كما ويعد اختيار النظام الانتخابي من المعايير المهمة والضرورية في أي نظام سياسي لدراسة توجه هذا النظام نحو الديمقراطية، إلا أنه وبطبيعة الحال يختلف من نظام الى اخر لاختلاف الظروف السياسية فالنظام الانتخابي الإيجابي والمناسب يؤدي الى نجاح العملية الانتخابية والديمقراطية ومؤشر على انفتاح النظام السياسي امام أحزاب المعارضة والقوى والتيارات السياسية [15]. تبرز أهمية وتأثير النظام الانتخابي لاسيما في العراق من حيث انه يبين اثر النظام الحزبي على التعددية السياسية وكذلك التمثيل البرلماني كما في إدارة الصراعات والتنافس بين القوى الحزبية العراقية التي بالعادة تكون ذات تركيب اجتماعي وديني واحد بعد عام 2003م [16]. فقد تم تطبيق اكثر من نظام انتخابي في العراق بعد العام 2003م، حيث أصدرت الجمعية الوطنية العراقية القانون الانتخابي الجديد رقم 16 لسنة 2005م، الذي الغيت بموجبه المادة 28 من امر سلطة الائتلاف رقم 96 لسنة 2004م، لينتقل من نظام الدائرة الواحدة للعراق إلى تقسيم العراق الى 18 دائرة انتخابية بعدد المحافظات [17].

وفي العام 2010م، حدث تغيير بسيط في النظام الانتخابي لعام 2005م، ليصبح القانون رقم 26 لسنة 2009 الذي أضاف المادة الأولى منه تخصيص مقعد واحد لكل مئة الف نسمة مع تغيير القائمة من مغلقة الى مفتوحة، أي اختيار المرشحين من ضمن القوائم الانتخابية القائمة ثم يتم اختيار ما يتم تفضيله منهم [18]. وجاءت انتخابات مجلس النواب العراقي عام 2014م، أيضاً بتغيير عن انتخابات عام 2014م، وفقاً لقانون رقم 45 لسنة 2013م، وجاء فيها بعض التغييرات ومنها عدد مقاعد مجلس النواب اذ أصبحت 328 مقعداً مع تخصيص 8 مقاعد للمكونات والإبقاء على نظام الانتخابي نفسه (التمثيل النسبي) والقائمة المفتوحة ولكن مع تعديل الصيغة الانتخابية لتصبح سانت لغيو المعدل بدلاً عن صيغة هير ومفادها تقسم الأصوات الصحيحة للقوائم المنافسة على الاعداد الفردية (6 و 1 و 3 و5 و 7) [19]، وفيما يخص انتخابات العام 2018م، جرى تغيير في بعض فقرات القانون مع الإبقاء على النظام الانتخابي نفسه والية الترشيح فالتغييرات التي حدثت

اقتصرت على زيادة مقعد واحد الى المقاعد النيابية، إذ بلغ عدد المقاعد(329) حيث تم إضافة مقعد واحد للكرد الفيليين في محافظة واسط فضلاً عن تعديل الصيغة الانتخابية لتوزيع المقاعد على وفق صيغة سانت ليغو المعدلة لتصبح 9 و 1 و 3 و 5 و 7...الخ) [20]. ونتيجة للمطالبات الشعبية في إجراء الإصلاح السياسي وتغيير النظام الانتخابي تم تغيير النظام الانتخابي في العام 2020م، ليصبح نظام الدوائر الانتخابية المتوسطة وفقا لقانون انتخابات مجلس النواب رقم 9 لسنة 2020م، حيث تم الاستغناء عن نظام التمثيل النسبي الذي طبق في العراق منذ انتخابات الدورة الأولى في 30 كانون الثاني 2005 والى انتخابات الدورة الرابعة في 2018/5/12م، فقد جاء بنظام جديد يختلف يتمثل بتقسيم المحافظات الى دوائر انتخابية متعددة واعتماد نظام الأغلبية البسيطة بفوز المرشح الحاصل على أعلى الأصوات في الدائرة الانتخابية التي يتم التنافس عليها [21].

حيث كانت آلية توزيع المقاعد النيابية سابقاً تؤدي الى هدر أصوات الأحزاب الصغيرة المشاركة في العملية الانتخابية مما أدى الى عدم حصولهم على مقاعد داخل البرلمان ومنحت أصواتهم لصالح الأحزاب والكتل الكبيرة [22]. كما أن القانون رقم (9) ضمن صعود المرشحين الفائزين بأعلى الأصوات إذ أصبح النظام الانتخابي فردي وأغلبي بدلاً من توزيع الأصوات لصالح القائمة ككل، اما فيما يخص النظام المتعدد الدوائر داخل المحافظة الواحدة فقد أدى الى اتاحة الفرصة السياسية للترشيح الفردي الذي لا يشترط وجود قائمة وحزب ينتمي اليه المرشح ويمثل خطوة نحو المزيد من الفرص السياسية والتمثيل الديمقراطي الحقيقي مما يؤدي الى استفادة وإتاحة الفرص المؤسسية للأحزاب الناشئة والمستقلة [23]. وتم تم خفض سن الترشيح الى 28 عاما مما يمكن ان يؤدي الى تقليص نفوذ الأحزاب الكبيرة التقليدية لأنه يقلل من فرص الفوز في الانتخابات ويمنح الكتل الصغيرة والمستقلين فرصاً مؤتيه اكبر للحصول على مقاعد في البرلمان ويسمح بصعود الأجيال جديدة من الشباب بمن فيهم قادة الحركة الاحتجاجية الى الساحة السياسية وبالتالي تغيير الطبقة الحاكمة في البلاد بشكل أو بأخر وفي السياق ذاته اثر الاحتجاجات الشعبية في عام 2019م، اقر مجلس النواب العراقي رقم (9) في 5 كانون الأول لسنة 2020م، قانوناً جديداً للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والذي كان من اهم الأهداف التي طالب بها المتظاهرون بعد حل المفوضية السابقة بسبب المطالبات المدعية بعدم استقلالية المفوضية السابقة وخضوعها لنظام الحصص الحزبية وكذلك توجيه اتهامات بالتزوير لها وعزل جميع المديرين السابقين وتغيير بعض المناصب داخلها وتحديد الية اكثر شفافية واكثر عدالة [24]. نرى أن النظام الانتخابي في العراق منذ العام 2003م، ولغاية العام 2018م، لم يكن فيه الفرص السياسية المؤسسية الكافية لأحزاب المعارضة أو القوى الناشئة الجديدة أو الأحزاب المستقلة ونتيجة للضغوط الشعبية تم تغيير النظام الانتخابي وتشريع نظام انتخابي أخر بتاريخ 5 كانون الأول 2020م، فقد إعطاء هذا النظام الانتخابي ولو نسبياً فرصة لأحزاب المعارضة للوصول لمجلس النواب العراقي مما يعني وجود فرص سياسية نسبياً في العراق مع وجود نافذة قانونية مؤسسية لهذه الأحزاب السياسية المعارضة، ولكن سرعان ما تم تغيير النظام الانتخابي للدوائر المتعددة داخل إلى المحافظة الواحدة الصادر عام 2020م، والعودة للنظام الانتخابي (سانت ليغو) رقم (4) لعام 2023م الذي كان معمول به قبل انتخابات 10 تشرين الأول 2021م.

ثالثاً: التعددية الحزبية:

ان التعددية السياسية تتخذ أشكالا مختلفة في إطار تنوع القوى والتنظيمات الاجتماعية داخل المجتمع ، ومن بينها الإقرار بوجود تعددية حزبية التي تعد ضمن التعددية السياسية ، أي انها إحدى صيغ التعبير عنها فالتعددية السياسية هي التي تحتضن كل القوى والمؤسسات داخل المجتمع[25]

بعد العام ٢٠٠٣ شهد العراق تغييرات جذرية في نظامه السياسي خاصه فيما يتعلق بالتعددية الحزبية والحريات المدنية وغيرها من مؤشرات النظام الديمقراطي[26]، اذ شهد هذه المرحلة انفتاحاً ديمقراطياً واتجاهاً واضحاً نحو التعددية الحزبية التي جاءت بعد تجربة طويلة استمرت (٣٥) عاماً من الحكم المركزي وهيمنة نظام الحزب الواحد الذي يمنع فيه اقامة أي حزب او تجمع او تنظيم سياسي، فمنذ العام ٢٠٠٣م وما بعدها ظهرت على الساحة السياسية العراقية احزاب وهياكل تنظيمية بمسميات متعددة [27].

تقوم التعددية الحزبية على وجود احزاب عديدة ذات فرص متساوية في اطار سياسي إذ شهد العراق بعد عام 2003م، تداول سلمي للسلطة على الرغم من وجود تأخر أو عرقلة في تشكيل الحكومات المتعاقبة بعد 2003م، باعتبار وجود انتخابات عامة وعدم وجود انقلابات عسكرية والاهم من ذلك وجود تعددية سياسية اذ يسمح للجميع بالمشاركة في الانتخابات وبوجود فرصة كل اربع سنوات للمشاركة بشكل عام او المشاركة الحزبية بشكل خاص [28]، فضلاً عن هذا عرفت التعددية الحزبية في العراق بأنها تعددية حزبية ذات تكوينات طائفية مركبة (قومية ودينية ومذهبية) واقر البرلمان العراقي بذلك عبر (وثيقة الإصلاح السياسي) في العام 2008م، لما اسماه بـ(مبدأ المشاركة والتوافق) لكن لم يحدد الأسس لهذه المبدأ بالرغم من التأكيد على وجوب تحقيق هذا المبدأ قولاً وفعلاً وجعله بمثابة قانون [29]، أي المنظور الجامع بين (الديمقراطية والطائفية) كنماذج محددة في مجالات قليلة في القرن الحادي والعشرين قد أثبت عند (آرنت ليبهارت) الحقائق التي تفيد [30]:

1. أن التجانس الاجتماعي والاجماع السياسي يعتبران شرطين مسبقين للديمقراطية التوافقية.
2. أن من المتعذر تحقيق الحكم الديمقراطي المستقر وصونه في المجتمع التعددي.
3. أن الديمقراطية الملائمة للمجتمعات غير المتجانسة شعبياً هي الديمقراطية التوافقية

على الرغم من ما تم ذكره انفاً من تعددية حزبية لكن الأحزاب السياسية العراقية عجزت عن تحقيق (الديمقراطية التوافقية) بالشكل المطلوب لبناء مشروع وطني حقيقي يعتمد على التوافقية الحقيقية الهادفة الى نجاح التجربة البرلمانية العراقية كتجربة ينبغي لها ان تقود المجتمع نحو افاق بعيدة عن المصالح الحزبية الضيقة [31]. بسبب ان هذه الأحزاب ولدت مشكلات بنيوية أهمها المحاصصة التي تكونت في هيكل النظام السياسي ومبانيه وتفاعلاته من خلال اقتسام السلطة وفق أسس طائفية–عرقية مما جعل النظام يخضع الى نفس الأحزاب ليكون قريباً من نظام اونقراطي منه الى ديمقراطي على الرغم من وجود الأسس الديمقراطية التي يتركز عليها وجود فرص سياسية نسبياً وهذه الفرص تكون نسبية ليس بسبب عدم وجود مساحة لتكوين الأحزاب او مشاركتها لكن بسبب أسس المحاصصة التي اعتمدتها الاحزاب [32].

وفي ظل وجود هذه التعددية الحزبية المعيبة كانت عملية بناء الدولة في العراق من اكثر التجارب تعقيداً من ناحية العلمية والنظرية حيث انها كانت عملية إعادة بناء ارث سياسي مضطرب وبعبارة أخرى ظهرت الديمقراطية قبل بناء مؤسسات الدولة حيث لم تكن الديمقراطية مبنية على نظام سياسي شامل يساعد في بناء الدولة بل كانت قائمة على الانقسامات الحزبية ووفقاً لما سبق يمكن تصنيف التعددية الحزبية في العراق بعد العام 2003م، بأنها تعددية مفرطة للأحزاب السياسية حيث انه منذ العام 2005م، شارك (1178) حزباً أو كيان سياسياً في الانتخابات الوطنية بما في ذلك (156) ائتلافاً سياسياً [33]. ومن ثم انتقلت التعددية الحزبية في العراق من التوافق السياسي الذي أسس وفق وثيقة الإصلاح السياسي الى الشراكة الحزبية التي يهيمن عليها منطق المقايضات السياسية التي تحكمها التوازنات السياسية المتقلبة والمتغيرة [34]. وعلى الرغم مما تم ذكره إلا أن هناك بعض المؤثرات الإيجابية على ظهور النظام الحزبي او التعددية السياسية ووجود سياسة نافذة قانونية مؤسسية في الآونة الأخيرة لاسيما بعد احتجاجات تشرين 2019م، من ناحية وجود فرصة للمشاركة في الانتخابات لاسيما في ظل تغيير النظام الانتخابي الذي سمح بعض الشيء مشاركة أحزاب ناشئة ومستقلة في البرلمان العراقي، وهذه الفرص السياسية (النافذة القانونية المؤسسية) [35].

والدليل على هذا ان النظام الانتخابي الذي تم اقراره من قبل البرلمان العراقي في العام 2020م، قد سمح بوجود أعضاء جدد في البرلمان من ذات التوجهات السياسية المستقلة او الأحزاب الناشئة الجديدة التي ظهرت بعد احتجاجات تشرين 2019 مما يعني ان هناك مساحة لوجود فرص سياسية وانفتاح للنظام السياسي العراقي وان كان هذا الانفتاح نسبي، لاسيما في ظل تأرجح النظام السياسي العراقي بين النظام الهجين والنظام الديمقراطي [36].

المحور الثالث–توجهات النظام السياسي العراقي تجاه قيام الاحتجاجات:

أولاً: الحقوق السياسية والحريات المدنية: أعطى الدستور العراق لعام 2005م الحقوق السياسية والحريات المدنية بدءاً من المادة (38) ومواد أخرى كما سنوضحها على النحو الآتي:

أشارت المادة (38) في الفقرات (أولاً، ثانياً، ثالثاً) من دستور جمهورية العراق 2005 على: تكفل الدولة للمواطنين حرية التعبير عن الرأي والصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر والاجتماع والتظاهر السلمي بالوسائل كافة بما يتعارض أو يخل بالآداب والنظام العام [37].

وقد أشارت المادة (40) أيضاً: على حرية الاتصالات الهاتفية والإلكترونية وغيرها ولا يجوز التنصت عليها ومراقبتها إلا بقرار قضائي يصدر بناءً على قانون أو قرار ساري المفعول عدم وضع أي قيود على ممارسة الحقوق والحريات الواردة التي نص عليها الدستور العراقي إلا في حال صدور قانون يقيد تلك الحقوق والحريات وهذا ما أكدت عليه المادة (46) من الدستور [38].

ثانياً: اهم الاحتجاجات في العراق بعد العام 2011: شهد العراق العديد من الاحتجاجات منذ العام 2011 ولغاية العام 2019 وما بعدها التي وصلت الى ذروتها في هذه المرحلة، وقد تنوعت أسباب هذه الاحتجاجات ما بين أسباب اقتصادية اجتماعية وسياسية.

1. **احتجاجات 2011:** شهدت ساحة التحرير في بغداد احتجاجات شعبية تزامنت مع احتجاجات ما يسمى بـ**(الربيع العربي)** التي اندلعت في الدول العربية عام 2011م، حيث بدأت الاحتجاجات يوم 25 شباط 2011م، من قبل العديد من الناشطين المدنيين مطالبين بفرص عمل وتحسين واقع الكهرباء والمياه وغيرها من الخدمات وتحقيق العدالة الاجتماعية [39] وبعدها بأشهر انطلقت اعتصامات الرمادي غرب العراق بسبب قيام قوة امنية بمحاصرة منزل وزير المالية العراقي الأسبق السيد **(رافع العيساوي)** من القائمة العراقية واعتقال افراد حمايته، وكان ذلك سبباً مباشراً للدعوة الى الاعتصامات ضد الحكومة، مما أدى في حينها الى استخدام العنف بين القوات الأمنية والمعتصمين مما أسفر عن مقتل العديد الأشخاص ومن ضمنهم استشهاد (6) جنود بنيران مسلحين من داخل ساحات الاعتصام [40] ثم تحولت الى ما يسمى بـ**(ثورة العشائر)**، لتتحول لاحقاً الى حواضن لتنظيم داعش الإرهابي الذي قدم عناصره انفسهم في البداية بشكل يتوافق مع المزاج الشعبي في مناطق الاحتجاج [41]. ومن الملاحظ ان هذه الاحتجاجات تركزت في العاصمة بغداد والمحافظات الغربية والشمالية (الأنبار وصلاح الدين ونينوى وديالى وكركوك).
2. **احتجاجات 2015:** بدأت هذه الاحتجاجات في صيف 2015م، في محافظة البصرة التي تعتبر من المحافظات العراقية الغنية بالنفط، واحتج المواطنون بسبب انقطاع التيار الكهربائي في ذروة حرارة الصيف اللهب، وسرعان ما انتشرت هذه الاحتجاجات في مدن الجنوب وبغداد حيث تدفق الالاف الى أماكن الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية وبغداد [42]، ولم تخرج المحافظات الغربية في هذه الاحتجاجات بسبب النتائج التي ترتبت عليها اعتصامات 2011–2012م، وما رافقها من هيمنة التنظيمات الإرهابية واستغلالها للاعتصامات.
3. **احتجاجات 2016–2017:** بدأت احتجاجات 2016 في 26 شباط حيث خرج الالاف من انصار التيار الصدري في ساحة التحرير للمطالبة بمحاربة الفساد وتشكيل حكومة تكنوقراط، وهدد السيد مقتدى الصدر بسحب الثقة من الحكومة العبادي رئيس الوزراء في حال فشل ذلك، وفي 11 اذار 2016م، انضم السيد مقتدى الصدر الى المحتجين ورفع شعار ((شلع قلع)) في إشارة الى اسقاط الحكومة وتشكيل حكومة أخرى جديدة بعيداً عن المحاصصة الطائفية والسياسية، وفي 12 اذار دعا الصدر أنصاره الى اعتصام مفتوح عند بوابات المنطقة الخضراء لحين الاستجابة للمطالب وتشكيل حكومة تكنوقراط وكفاءات، وفي 27 اذار 2016 دخل السيد **(مقتدى الصدر)** الى المنطقة الخضراء واقام فيها خيمة له واعتصم فيها بينما استمر اتباعه الاعتصام خارجها وفي 31 اذار 2016م، انهى الصدر اعتصامه بعد وعود قدمها رئيس الوزراء حيدر العبادي بتشكيل حكومة جديدة بعيداً عن المحاصصة الطائفية والحزبية وتقديمها للبرلمان [43]. كما خرج انصار التيار الصدري بالآلاف في 24 اذار 2017م، للمطالبة تغيير مفوضية الانتخابات وقانونها [44]. وفي الثالث من أيلول 2018م،

انطلقت احتجاجات البصرة على خلفية تسمم الاف الأشخاص جراء تلوث مياه الشرب ومطالبات بتحسين واقع الخدمات العامة لا سيما الماء والكهرباء فضلاً عن المطالبة بالوظائف [45].

4. **احتجاجات تشرين 2019:** شهد العراق منذ العام ٢٠١١ تصاعدًا في موجات الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاح السياسي الى ان وصلت ذروتها في تشرين الاول من عام ٢٠١٩ التي طالبت بتصحيح مسارات الديموقراطية وبنية الحكم وإدارة المؤسسات النظام السياسي بالشكل الأمثل دون الاتكاء على معادلات التوافقية والمحاصصة [46]، تعد احتجاجات تشرين من اقوى الاحتجاجات التي حدثت في العراق بعد العام 2003 من ناحية زخمها او حجمها واستمراريتها فضلاً عن تحقيق عدد من مطالبها.

جاءت احتجاجات تشرين عام 2019 استكمالا لاحتجاجات البصرة عام 2018 داعية الى مسائلة النظام السياسي برمته بسبب سوء الخدمات وما سمي بـ (المحاصصة السياسية) وساعية الى تغيير بنية النظام السياسي[47].

بدأت الموجة الأولى للاحتجاجات في الأول من تشرين الأول من العام 2019م، بسبب التراكمات في الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والسياسية السيئة، وتصاعدت وتيرة الاحتجاجات بطريقة غير مسبوقة منذ العام 2003م، وبات النظام السياسي العراقي في مواجهة صعبة مع نمط جديد من الاحتجاجات ورفض ما سمي بـ**(سياسات المحاصصة)** والفساد، وتقود هذه الاحتجاجات بشكل أساسي فئات من الشباب في بغداد ومعظم محافظات الجنوب والفرات الاوسط [48]. فجيل احتجاجات 2019م، جيل المهمشين والأكثر فقراً اختار من احتجاجاته رموزاً خطابية لقيادته، والتخلي عن الأشخاص القياديين ورفع شعار الوعي قائد، فضلاً عن رفع سقف المطالب قياساً بالاحتجاجات السابقة خاصة المطالبة بأسقاط النظام السياسي في العراق، ويعد هذا الجيل من الشباب المشاركين بأنه اكثر جرأة وقدرة على تجاوز الحواجز، ويلاحظ ذلك في ارتفاع شعارهم عن شعار الجيل السابق، فضلاً عن قوة هذا الجيل في الضغط وبقوة على الأحزاب الحاكمة وارتفاع سقف المطالب التي تمثلت في تغيير قانون الانتخابات وتغيير المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وإلغاء مجالس المحافظات واستقالة الحكومة واجراء انتخابات مبكرة [49].

كما شكلت احتجاجات تشرين 2019م، مفارقة مذهلة في نوعية الفاعلين فيها وطريقة تنظيمها وشعاراتها وخلفياتهم الاقتصادية حيث شملت المتعلمين من مختلف المراحل الدراسية بما فيهم طلاب المدارس والكليات الذين نظموا انفسهم وذهبوا الى ساحة التحرير واضربوا عن الدوام مما شكل رقماً كبيراً للاحتجاجات فضلاً عن الفئات الذين لا يملكون شهادات دراسية كما رفع المحتجين شعار **(نريد وطن)** للإشارة الى الرغبة بالشعور بالانتماء الهوياتي الملموس من خلال تقديم الخدمات والحياة الكريمة، وكذلك شعار (اريد حقي) بالإشارة الى الحقوق المسلوبة بسبب المحاصصة الطائفية التي أدت الى عدم تحقيق العدالة الاجتماعية [50].

المحور الرابع–تحالفات النخب العراقية وانقساماتها:

مثلت النخب العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية احد نتائج ظروف الواقع السياسي الذي مر بالمجتمع العراقي قبل وبعد تأسيس الدولة العراقية وكان هذا الواقع احدى الأسباب المؤثرة على تفاعلها ودورها فيما يتعلق بالمجتمع وأسسه وتفاعلاه[51]

يمكن القول ان الدولة العراقية بعد العام 2003م تتكون من مجموعات من النخب المختلفة التي تتحول باستمرار عن طريق الاندماج او التفكك والانقسام معاً، وذلك اعتمادا على التحالف الذي سيمنحها ميزة تنافسية للحصول على اكثر الفوائد، كما ان الانقسام النخبوي الذي شهده العراق كان من احد اسبابه هو التنافس على حصة في التسوية السياسية الجديدة بعد عام 2003 [52]، وعدم تحقق الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب[53] وسنتابع في هذا المبحث المطالب الانقسامات والتحالفات السياسية وفقاً للمراحل المختلفة.

أولاً: مرحلة 2011–2014: هيأت البنى الدستورية والقانونية والسياسية للنظام السياسي في العراق أسس ومرتكزات العملية الانتخابية في (7 اذار 2010)، ووفرت مؤشرات على مدى التطور الديمقراطي [54] وشهد العام 2011 وما بعده عدة انقسامات بين الائتلافات السياسية الكبيرة وبدأ الانقسام الواضح في انتخابات مجلس النواب في العراق في العام 2010م فقد انقسمت الكتل الشعبية الى فريقين رئيسيين، الأول يمثله ائتلاف الدولة القانون الذي ضم حزب الدعوة وأحزاب وشخصيات سياسية أخرى، والثاني هو الائتلاف الوطني الذي ضم التيار الصدري، والمجلس الأعلى الإسلامي، وتيار الإصلاح، وحزب الفضيلة، وبالمقابل الكتل السنية انقسمت أيضاً إلى مجموعتين رئيسيتين، الأولى جبهة التوافق والثانية القائمة العراقية [55].

حيث فاز ائتلاف العراقية بزعامة السيد (اياد علاوي) بـ(91) مقعد بينما حصل دولة القانون الذي ترأسه السيد (نوري المالكي) على (89) مقعد وحصل الائتلاف الوطني على 70 مقعد، مما أدى الى عدة خلا0فات بين هذه التحالفات حول تشكيل الحكومة وتفسير المادة 76 من الدستور العراقي لعام 2005 [56]. وتنص المادة 76 من دستور جمهورية العراق لعام 2005 اولاً ((يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخابات رئيس الجمهورية)) [57]، إذ فسرت المحكمة الاتحادية ان الكتلة الأكبر هي التي يتم تشكيلها بعد الانتخابات مما أدى الى عدم تشكيل الحكومة من قبل ائتلاف العراقية الفائزة بالمرتبة الأولى. وبعد تفسيرها المادة حدث انقساماً أخر بين التيار الصدري وائتلاف دولة القانون حول ترشيح (نوري المالكي) لرئاسة الحكومة، وذلك لرفض التيار لترشيح المالكي لرئاسة الحكومة على خلفية الصدام بين الطرفين خاصة فيما يتعلق بأحداث البصرة وبغداد واعتقال العديد من انصار التيار الصدري في خلال مدة ولاية حكومة المالكي الأولى [58]. وفي هذا الاطار ان الانقسام النخبوي لم يشمل الأحزاب الشيعة والسنية فقط بل شمل ايضاً التحالف الكردي (حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني)

الذي يعاني تاريخياً من الانقسام الثنائي العميق المرتبط بالأزمات الداخلية والخارجية، فضلاً عن وجود تقاطعات وخلاف مع الحكومة المركزية [59].

وبعد انقسامات عديدة استمرت لأشهر عدة تم تشكيل الحكومة التي سميت بحكومة المصالحة الوطنية وتم اختيار **(أسامة النجيفي)** من ائتلاف العراقية رئيساً لمجلس النواب، و**(جلال الطالباني)** رئيساً للجمهورية عن الاتحاد الوطني الكردستاني و**(نوري المالكي)** عن دولة القانون رئيساً لمجلس الوزراء فضلاً عن هذا تم الاتفاق على انشاء مجلس يسمى المجلس السياسي للأمن الوطني برئاسة **(اياد علاوي)** لكن لم يتم انشاء هذا المجلس فيما بعد كما ان هذه الحكومة على الرغم من الانقسامات التي سبقت تشكيلها لكن بالنهاية تم الاتفاق بين الأطراف المنافسة على تشكيلها وفقاً للاتفاق الذي تم بين جميع هذه الاطراف وهذا يوضح لنا نتيجة مفادها ان في مرحلة 2010 أتسمت الانقسامات بين التحالفات السياسية في مرحلة سبقت تشكيل الحكومة وهذا ممكن ان يؤشر على ان هذه الانقسامات كان سببها الضغط ما بين التحالفات المنقسمة لغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب في ظل عدم وجود معارضة برلمانية حقيقية داخل البرلمان.

ثانياً: مرحلة 2014-2018:

جاءت انتخابات عام 2014 بشكل مختلف عن الانتخابات التي سبقتها عام 2010 فحملت مشهداً جديداً لخارطة التحالفات حيث شهدت هذه المرحلة عدة انقسامات في التحالفات أهمها انقسام بعض الكتل السياسية المنضوية تحت الائتلاف العراقي الموحد (الكتل الشيعية) الى عدة كتل أو قوائم وهي دولة القانون، والاحرار، وائتلاف المواطن، فضلاً عن انقسام القائمة العراقية التي قادها **(اياد علاوي)** الى كتلة العربية بقيادة **(صالح المطلك)**، ومتحدون بزعامة **(أسامة النجيفي)**، والوطنية بزعامة **(اياد علاوي)**، وكان سبب وهدف هذه الانقسامات هو ابعاد **(نوري المالكي)** عن رئاسة الحكومة وعدم توليه الحكومة مرة أخرى بالرغم من فوزه ب92 مقعداً، وبالفعل لم يتمكن المالكي من الاحتفاظ برئاسة الوزراء لدورة ثالثة [60]. وتم اختيار **(حيدر العبادي)** رئيساً للوزراء الذي حاز على تأييد القوى السياسية السنية والشيعية والكردية بعد توافق ثلاث تحالفات سياسية كان لها القدرة على تشكيل الحكومة وهذه التحالفات هي التحالف الوطني العراقي الذي ضم ابرز اركانه كتلة الاحرار الذي يمثل التيار الصدري، وائتلاف المواطن الذي يمثل المجلس الأعلى الإسلامي، والقوى السنية، اخيراً التحالف الكردستاني.

وبعد هذه المرحلة شهدت الساحة السياسية العراقية ازمة ما بين الإقليم والحكومة الاتحادية الموقف من انفصال الإقليم عن الحكومة الاتحادية حيث اصر **(مسعود برزاني)** على دعوته حول اجراء استفتاء الانفصال بتاريخ 25 أيلول 2017م وكان التصور الكردي ان تحذيرات الحكومة الاتحادية ليست سوى شعارات وبيانات ولم يبقى امام الأخيرة سوى الخضوع لنتيجة الاستفتاء، وجاء الرد العسكري والسياسي من الحكومة الاتحادية برئاسة **(حيدر العبادي)** واستطاعت القوات العسكرية والأمنية من السيطرة على محافظة كركوك وحقول النفط

وتم اتخاذ إجراءات عقابية منها غلق المطارات وغيرها وتم حسم الامر خاصة مع انسحاب مجموعات البيشمركة التابعة للحزب الوطني الكردستاني بتفاهمات مع الحكومة الاتحادية[61].

اما بخصوص قوى المعارضة السياسية العراقية فأنها لم تتطلع تقديم نفسها كبديل ناجح وجدي كما انها لم تستطع ان تمارس ضغوطاً سياسية سلمية مؤثرة على السلطة لتدفعها الى تغيير سياستها بالرغم من وجود فرص الانقسام داخل القوى السياسية ويعود سبب ذلك الى الوضع الأمني الذي شهده العراق في هذه المرحلة لاسيما في ظل سيطرة تنظيم (داعش) الإرهابي على مناطق واسعة من العراق ومعارك التحرير التي كانت تمثل الأولوية الأولى لجميع العراقيين [62].

ثالثاً: مرحلة 2018-2021:

شهدت الانتخابات التشريعية لعام 2018 العديد من الانقسامات في الخريطة السياسية، اذ اتسمت بأنها انقسامات عمودية على عكس الانقسامات الافقية التي مثلتها الخريطة السياسية منذ عام 2003م، انعكس هذه الانقسامات في المكونات الثلاث الرئيسية، فقد انقسمت القوى الشيعية الى خمسة تحالفات رئيسية هي الفتح، سائرون، النصر، دولة القانون، الحكمة. وهذه التحالفات نتج بعضها عن الانشقاقات حزبية داخلية سبقت تشكيلها مثل حزب الدعوة والحكمة، وانشقاقات بعد التحالفات على أسس مختلفة مثل تحالف سائرون الذي يمثل تحالفاً بين قوى اليمين واليسار والوسط والذي مثله الصدريون والحزب الشيوعي وقوى مدنية أخرى تمثل حركة الاحتجاج [63]. وكان الانقسام الشيعي الأبرز بين **(حيدر العبادي ونوري المالكي)** الذين ينتميان إلى حزب سياسي واحد وهو حزب الدعوة، وخاضا الانتخابات بقائمتين مختلفين الأول على رأس قائمة النصر، والثاني في ائتلاف دولة القانون، اما السنة فقد خاضوا الانتخابات بعدد كبير من القوائم أهمها القائمة الوطنية بزعامة السيد **(اياد علاوي)** وضمت قوى سنية عديدة وقائمة القرار العراقي بقيادة السيدان **(أسامة النجيفي وخميس الخنجر)**، وقائمتان محليتنا واحدة في الانبار باسم الانبار هويتنا وأخرى في نينوى باسم نينوى هويتنا فضلاً عن ترشيح شخصيات سنية أخرى في قائمة النصر بقيادة العبادي [64].

وشهدت الساحة الكردية انقسامات حادة بعد فشل استفتاء كردستان في سبتمبر 2017 مما انعكس سلباً على قدرة الأحزاب السياسية الكردية على تشكيل ائتلاف موحد في الانتخابات البرلمانية وادى ذلك الى مشاركة معظم الأحزاب الكردية بشكل مستقل في الانتخابات، وتعزيز وجود قوى سياسية ذات اوزان مختلفة مثل حركة التغيير قائمة الجيل الجديد برئاسة **(شاسوار عبدالواحد)**، تحالف العدالة والديمقراطية برئاسة السيد **(برهم صالح)** وهذا بدوره انعكس على صيغة التحالفات او التفاهمات مع الأطراف الأخرى [65].

اما على المستوى النتائج فقد فاز تحالف سائرون بـ(54) مقعد يليه تحالف الفتح برئاسة السيد **(هادي العامري)** حصل على (47) مقعد ثم ائتلاف النصر برئاسة **(حيدر العبادي)** حصل على (42) مقعد، وعلى الرغم من فوز تحالف سائرون بالمرتبة الأولى لم يتم تشكيل الحكومة من قبلهم، وذلك بسبب الخلافات بين

التحالفات الفائزة في تفسير المادة 76 من الدستور إذ أخذ كل تحالف يدعي الفوز يجمع أكبر عدد من النواب، وبعد هذه الخلافات والانقسامات للحصول على الأغلبية البرلمانية لغرض تشكيل الحكومة، تم الإعلان عن تحالف الإصلاح والذي ضم سائرون، تيار الحكمة، والوطنية والنصر، فضلاً عن وجود تمثيل كردي رمزي وبالمقابل تم تشكيل تحالف البناء الذي ضم الفتح ودولة القانون وأحزاب أخرى [66].

ومن ابرز الكتل السياسية السنية التي انضوت تحت تحالف البناء هي كتلة المشروع العربي الذي يمثله السيد **(خميس الخنجر)**، وفي اطار انقسامات عام 2018م بالفترات التي سبقتها شهدت الانتخابات التشريعية عما 2018 خروج اكثر من (200) نائب من الدورات الماضية فيما احتفظ اكثر من (100) نائب من جمع الكتل والأحزاب بمقاعدهم لذلك أدت الانقسامات في التحالفات التأسيسية بين النخب السياسية الى انتاج برلمان اكثر انقساماً منذ عام 2003م [67]. وأدت الانقسامات بين النخب السياسية أيضاً الى اختيار شخصية توافقية وهي السيد **(عادل عبد المهدي)** الذي تم اختياره من خارج العملية الانتخابية وهي المرة الأولى التي يتم فيها اختيار شخصية من خارج العملية الانتخابية منذ عام 2003م نتيجة للانقسامات الحادة بين النخب السياسية [68].

وكانت فترة ولاية السيد **(عادل عبد المهدي)** قصيرة الاجل إذ استقال من منصبه بسبب الاحتجاجات التي اندلعت عام 2019م حيث طالب المحتجون بأسقاط حكومة عبد المهدي، وتم تكليف **(محمد توفيق علاوي)** لتشكيل الحكومة حيث كان علاوي عضواً سابقاً في مجلس النواب ووزير سابق لكنه فشل في تمرير حكومته بعدها تم اختيار **(مصطفى الكاظمي)** الذي كان يرأس جهاز المخابرات العراقي ولم يشارك في أي انتخابات سابقة ولم يرشح للانتخابات عام 2021م وبترشيح الكاظمي اصبح الطريق الى رئاسة الوزراء قد تغير لصالح شخصيات سياسية غير منتخبين وهذا بدوره أدى الى تغيير طريقة المفاوضات بين الأحزاب السياسية [69].

رابعاً: مرحلة ما بعد 2021:

ظلت العملية السياسية في العراق منذ عام 2003 تفتقر الى احد اهم ركائز الأنظمة الديمقراطية (المعارضة البرلمانية او السياسية) حيث لم تشكل كتلة سياسية معارضة في البرلمان العراقي، حيث شاركت كل الكتل السياسية في الحكومة او عارض بعض المواقف دون ان تكون في موقف المعارضة[70]. وعلى الرغم من الحديث عن تشكيل حكومة معارضة في اعقاب كل انتخابات تقريباً الا ان العراق لم يشهد سابقاً مثل هذه الحكومة على الرغم من اصدار السيد مقتدى الصدر بالابتعاد عن حكومته توافقية وتشكيل حكومة معارضة بعد اعلان نتائج الانتخابات 2021م، فقد اعلن الصدر بأنه لن يؤيد تشكيل حكومة توافقية وان تكون حكومة انتخابات 2021م، تتشكل من طرفين الأول يشكل حكومة والثاني يكون في المعارضة مع تلويحه بالذهاب الى المعارضة) [71]. وجرت انتخابات التشريعية في العراق في العاشر من تشرين الأول 2021م، واظهرت النتائج فوز التيار الصدري (الكتلة الصدرية) ب73 مقعد، وفاز تحالف تقدم برئاسة السيد **(محمد الحلبوسي)** بـ(37) مقعد2022 [72]. وحصل ائتلاف دولة القانون برئاسة السيد **(نوري المالكي)** على 33 مقعد، وتحالف العزم

برئاسة السيد **(خميس الخنجر)** على 13 مقعد، والحزب الديمقراطي الكردستاني على 33 مقعد، والاتحاد الوطني الكردستاني على 15 مقعداً بينما حصل المستقلون على 40 مقعداً [73]. ونتج عن فوز الكتلة الصدرية انقساماً شيعياً ما بين الصدريين وتحالف الفتح بسبب تنديد الأخير بنتائج الانتخابات وشكوكهم بتزوير الانتخابات وادى ذلك الى تظاهر انصار تحالف الفتح ودولة القانون امام المنطقة الخضراء ومحاولتهم اقتحامها ورفض نتائج الانتخابات، واستمرت الخلافات بين الكتل السياسية من دون التوصل الى اتفاق حول طبيعة الحكومة اذا كانت توافقية ام اغلبية سياسية بعد ما تم التصويت على انتخاب **(محمد الحلبوسي)** رئيساً للبرلمان العراقي، واستمر الانقسام حول تسمية الكتلة الأكبر المشكلة للحكومة ولاحقاً تم الإعلان عن تحالف سني جديد بين تقدم برئاسة **(محمد الحلبوسي)** وعزم برئاسة **(خميس الخنجر)** [74]. وفي استمرار الانقسام حول الكتلة الأكبر حددت المحكمة الاتحادية العليا النصاب القانوني المطلوب لتشكيل الحكومة وقررت انه ((ينتخب مجلس النواب رئيساً للجمهورية من بين المرشحين لرئاسة الجمهورية بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب ويتحقق النصاب بحضور ثلثي مجموع أعضاء مجلس النواب الكلي))، وهو ما يعني ضرورة حضور وتصويت (220) نائباً لاختيار رئيس الجمهورية والذي يعد الباب لتشكيل الحكومة عن طريق تكليف رئيس الجمهورية لرئيس الوزراء وفي هذه الاثناء تم الإعلان عن تشكيل تحالف جديد باسم انقاذ وطن وضم كلاً من التيار الصدري وتحالف السيادة السني والحزب الديمقراطي الكردستاني في محاولة لتشكيل الحكومة الجديدة وبلغ عدد هذا التحالف (183) نائباً من (329) نائباً وتم ترشيح سفير العراق في لندن السيد محمد جعفر الصدر لتولي رئاسة الوزراء وتشكيل الحكومة من قبل التيار الصدري والمتحالفين معه ولكن لم يتمكن هذا التحالف من تشكيل الحكومة بسبب عدم بلوغه النصاب المطلوب لانعقاد الجلسة وفقاً لتفسير المحكمة الاتحادية [75].

وبالمقابل تم تشكيل تحالف الاطار التنسقي الذي ضم تحالف الفتح ودولة القانون والحكمة والنصر والاتحاد الوطني الكردستاني. وبعد هذه الانقسامات امهل زعيم التيار الصدري السيد **(مقتدى الصدر)** تحالف الاطار التنسيقي 14 يوماً لتشكيل الحكومة دون مشاركته فيها مع سماحه للكتل المتحالفة بالتشاور مع الاطار التنسيقي، وبعدها طرحت العديد من المبادرات من قبل الاطار التنسيقي لأشراك الصدر في الحكومة لكنها فشلت [76].

وبعد انتهاء مهلة ال 40 يوماً وفشل تشكيل الحكومة من قبل كل الأطراف التي امهلها الصدر تشكيل الحكومة وكذلك فشل المبادرات المتعلقة باحتواء التيار الصدري اعلن التيار الصدري انسحاب نوابه من البرلمان وتقديم استقالاتهم الى رئيس البرلمان **(محمد الحلبوسي)**، وتم تأدية اليمين الدستورية للنواب البدلاء عن النواب التيار الصدري، وهو ما جعل الاطار التنسيقي لكتلة البرلمانية الأكبر واختيار محمد شياع السوداني رئيساً للوزراء [77]. كما تم لاحقاً الإعلان عن تحالف قوى مدنية واحتجاجية تحت اسم قوى التغيير الديمقراطي وضم عدة قوى وهي حركة نازل اخذ حقي الديمقراطية الحزب الشيوعي العراقي تيار الوعد العراقي، حركة تشرين الديمقراطية، التيار الاجتماعي الديمقراطي فضلاً عن أعضاء برلمان مستقلين [78]. والجدير بالذكر ان كل المستقلين خصلوا على 40 مقعداً في البرلمان العراقي كما وانهم قاطعوا جلسة التصويت على رئيس الجمهورية التي حضرها تحالف انقاذ وطن وقاطعتها قوى الاطار التنسيقي.

الخاتمة

وفقا لنظرية هيكل الفرص السياسية وابعادها نجد ان هناك نوعاً من توفر هذه الابعاد في النظام السياسي العراقي بعد العام 2011 خاصة فيما يتعلق بانفتاح النظام السياسي ، خصوصا في بالدستور العراقي لعام 2005 والقوانين وكذلك التعددية الحزبية فكل هذه المؤشرات مثلت انفتاحا للنظام السياسي ، اما فيما يتعلق في النظام الانتخابي يكونه احد مؤشرات انفتاح النظام فأنه لم نلاحظ فيه انفتاحا كافيا بسبب تعدد الأنظمة الانتخابية في العراق بما يخدم نوعا ما مصالح بعض القوى او الأحزاب السياسية في العديد من الدورات الانتخابية ، ونلاحظ أيضا هناك مؤشرات إيجابية فيما يخص توجهات النظام السياسي العراقي تجاه قيام الاحتجاجات العراقية وما يؤكد هذا هو قيام العديد من الاحتجاجات منذ العام 2001 ولغاية العام 2019 ، فقد شهد العراق اندلاع العديد من الاحتجاجات في هذه الفترة الزمنية مما يؤشر بدوره على وجود فرصا لقيام الاحتجاجات وكذلك وجود الحريات المدنية والسياسية في الدستور العراقي لعام 2005 ، اما فيما يخص مؤشر تحالفات النخب العراقية وانقساماتها فنجد ان هناك العديد من الانقسامات سواء كانت بين التحالفات نفسها او خارجها مما يعطي مؤشرا إيجابيا لوجود احد ابعاد نظرية هيكل الفرص السياسية .

الهوامش

[1]عقيل محمد احمد ابراهيم, مفهوم هيكل الفرص السياسية وتطور الحركات الأجتماعية, مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة, العدد(3), 2015, ص ص 129-130.

[2]محمود صلاح عبد الحفيظ محمد المهر, صناعة الفرص السياسة في مصر الناصرية بيان 30/ مارس/ 1968 نموذجاً, المجلة العربية للعلوم السياسية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت-لبنان, العدد(29), 2011, ص94.

[3]محمود صلاح عبد الحفيظ محمد المهر, الحركات الأجتماعية والفرص السياسية, المجلة العربية للعلوم السياسية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت-لبنان, العدد 27, 2010, ص ص 160-161.

[4]سيسيل بيشو وآخرون, قاموس الحركات الأجتماعية, دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات, الجيزة, الطبعة الأولى, 2017, ص 58.

(5) Laris Caruso , Political opportunities Structure and local Mobilizations The Case of ltaly, Theories of the political process , 2015, P. 20.

(6) Marco Gingni , Political Opportunities : From Tilly of Tilly , Swiss Political Science Review, Swiss Political Science Association (SPSA) , Volume 15 , 2009, P. 362.

(7)Chris Rootes, Political opportunities Structure : promise , problem and prossects, La lettere de la maison fran Caised oxford, 1999, P.5.

(8)محمد صلاح عبد الحفيظ المهر, الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية, مصدر سبق ذكره, ص 163.

(9)صباح صادق جعفر الانباري، دستور جمهورية العراق 2005، الطبعة الأولى، شركة العاتك لصناعة الكتب، بيروت 2018، ص7.

(10)المادة (39) الفقرة أولاً، دستور جمهورية العراق، 2005.

(11)المادة (39) الفقرة ثانياً، دستور جمهورية العراق، 2005.

(12)المادة (125)، دستور جمهورية العراق، 2005.

(13)الوقائع العراقية، قانون الأحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015م، وزارة العدل، العدد (4383)، 2015، ص21.

(14)المصدر نفسه، ص21.

(15)ازدهار حسن عمر وشيماء جمال محمد، اليات اصلاح النظام الانتخابي في العراق، دراسة تحليله، مجلة كلية القانون والسياسة، جامعة كركوك، المجلد (11)، العدد (42)، 2022، ص250.

(16)اياد خضر عباس، اثر نظام الانتخاب على التمثيل النيابي في العراق، مجلة جامعة تكريت للحقوق، جامعة تكريت، المجلد (7)، العدد (2)، 2022، ص69-70.

(17)المصدر نفسه، ص74.

(18)نظام عبد الهادي سوادي، نظرة تاريخية لانتخابات البرلمانية العراقية (1920-2018)، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، قسم التدريب والتطوير، شعبة التطوير والتثقيف الانتخابي، ص23.

(19)المصدر نفسه، ص24.

(20)نظام عبد الهادي سوادي، نظرة تاريخية لانتخابات البرلمانية العراقية (1920-2018)، مصدر سبق ذكره، ص25.

(21)اياد خضير عباس، مصدر سبق ذكره، ص76.

(22)المصدر نفسه، ص75.

(23)أزهار حسن عمر وشيماء جمال محمد، مصدر سبق ذكره، ص260.

(24)Muntasser Majeed Hameed, state-building and ethnic pluralism in Iraq after 2003, politeia-journal of political theory political philosophy and sociology of politics, no.1, P.P.119-120.

(25) عمر جمعة عمران, التعددية السياسية في دول المشرق العربي (أسس التجربة وحدود الممارسة) ، جامعة بغداد ,مجلة العلوم السياسية , العدد 45, 2012 , ص3..

(26) Batool Hussain Alwan and others, Iraqi women's Leadership and State-Building, Journal of International women's studies, Virtual Commons-Bridgewater state University, Vol 22, No3, April 2021, P.13.

(27)نغم محمد صالح ، التعددية الحزبية في العراق ومتطلبات إنجازها، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد (36)، 2008، ص212.

(28)علي مراد العبادي، التعددية السياسية والبرلمان في العراق بعد عام 2003، الطبعة الأولى، مركز العراق للدراسات، 2015، ص185.

(29)علي عباس مراد، مشكلات إعادة بناء الدولة في البلدان العربية حالة العراق (2003-2018)، الطبعة الثانية، دار قناديل للنشر والتوزيع، بغداد-شارع المتنبي، 2019، ص149.

(30)المصدر نفسه، ص147.

(31)احمد فاضل جاسم داود وصدام عبدالستار رشيد، التجربة البرلمانية العراقية 2003-2016 دراسة تحليلية في اهم التحديات والافاق المستقبلية، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين-المانيا، العدد (4)، 2018، ص19.

(32)عادل عبد الحمزة ثجيل، السياسة والامن في العراق: تحديات وفرص، مؤسسة فريدرش ايبرت، الأردن-عمان، 2020، ص7.

(33) Muntasser Majeed Hameed, Op.Cit, P.110.

(34)Muntasser Mjeed Hameed, political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS), CUESTIONS politicas, v37-no 65, P.347.

(35)Muntasser Majed Hamed, state-building and ethinc pluralismin Iraq after 2003, Op.Cit, p.116.

(36)Muntasser Majed Hamed, Hybrid regimes :an overview, IPRI journal, no1 2022, P.20.

(37)المادة (38)، من دستور جمهورية العراق 2005م.

(38) المادة (46)، من دستور جمهورية العراق 2005م.

(39)جاسم الحلفي، الحركات الاجتماعية في العراق، الطبعة الأولى، دار سطور للنشر والتوزيع، بغداد–شارع المتنبي، 2017، ص94.

(40) المصدر نفسه، ص ص199–200.

41()Abbas Abboud salem, Iraq's armed protest syndrome, from a clash of ideas to violence, 14 November 2022, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/iraqs-armed-protest-syndrome-clash-ideas-violence

(42)مهى يحيى، صيف الحراك المدني: الطوائف والمواطنون في لبنان والعراق، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت لبنان، 2017، ص18.

(43)ابرز مظاهرات التيار الصدري للمطالبة بالإصلاح من 2015، 2017، موسوعة الجزيرة، منشور بتاريخ 26 آذار 2017، تاريخ الزيارة، 1 نيسان 2023، متاح على الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net

(44)المصدر نفسه.

(45)وسن محسن حسن، الحركات الاحتجاجية والامن الإنساني: احتجاجات البصرة عام 2018 انموذجاً، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد (29)، العدد(7) 2018، ص93–94.

(46)هشام عز الدين مجيد واحمد كاظم عدنان الكناني، إعادة بناء الدولة والأمة...دراسة تحليلية في تجاوز تحديات الهوية الوطنية العراقية بعد عام2003، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (61)، 2022، ص22.

(47)محمد شطب عيدان , ازمة الهوية في العراق ومظاهرات تشرين في عام 2029:فرصة لبناء الهوية العراقية,مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية,جامعة الانبار ,العدد 11 ,2023 , ص319.

(48)الاحتجاجات الشعبية في العراق: التداعيات القريبة والبعيدة، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص2.

(49) Adnan Sobeih thamer, eight years coming without a tishreen protest? the fate of protests in Iraq, al-bayan center for planning and studies , 2023.

(50)علي طاهر الحمود وآخرون، الاحتجاجات العراقية عام 2019، نظرة سيولوجية في ما حدث ومآلاته الممكنة، في مجموعة مؤلفين (الاحتجاجات التشرينية في العراق احتضار القديم واستعصاء الجديد)، الطبعة الثانية، دار سطور للنشر والتوزيع، بغداد–شارع المتنبي، 2021، ص104.

)51(عمر جمعة عمران , النخب وبناء الدولة الديمقراطية في العراق ،مجلة حولية المنتدى ,جمعية المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة ,العدد13, 2023,269.

(52)Taif Alkhudary, we want a country: the urban politics of the October revolution in Baghdad's tahrir square, uk, 2022, P.6.

(53)منتصر مجيد حميد، التحالفات الحكومية ونظرية اللعبة : قراءة في الافتراضات الرئيسية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (92)، 2023، ص100.

(54)عمر جمعة عمران , المعايير الديمقراطية في الانتخابات العراقية 2010 وانعكاساتها على العملية السياسية ، مجلة العلوم السياسية , كلية العلوم السياسية ,جامعة بغداد ,العدد 41 ,2010, ص4.

(55)عبدالعزيز عليوي العيساوي، النخبة الحاكمة وإدارة الدولة العراقية بعد 2003، الطبعة الأولى دار ومكتبة المنتدى الثقافي العربي، بغداد–شارع المتنبي، 2018، ص82.

(56) Amal bourhrous and others, Reform within the system: Governance in Iraq and Lebanon, sipri policy paper, sipri, no61, 2021, P.10.

(57)المادة (76)، دستور جمهورية العراق 2005م.

(58)علي السعدي، العراق والمصباح النووي جدلية الممكنات المستحيلة، الطبعة الاولى، العارف للمطبوعات، بيروت، 2011، ص27.

(59)خير الدين حسيب، أوضاع الامة العربية ومستقبلها سيرة وطن... من خلال مواقف مفكر 2006–2016، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص184.

(60)Hamzeh Hadad, Path to Government Formation in Iraq (How Violence and Elite Sectarianism Lead to Consensus Governments), Konrad Adenauer Stiftung, 2022,P.4.

(61)أحمد السيد النجار وآخرون، حالة الأمة العربية 2017–2018 عام الأمل والخطر، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2018، ص ص136–138.

(62)المصدر نفسه، ص108.

(63)Muntasser Majeed Hameed, political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS), Op. Cit. P.349.

(64)انتخابات العراق البرلمانية: فرصة ضائعة لتجاوز الطائفية والوصاية الخارجية، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2018، ص3.

(65)Muntasser Majeed Hamed, political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS), Op. Cit. P.349.

(66) Muntasser Majeed Hamed, State-Bulding and ethnic Puralism in Iraq after 2003, Op.Cit, P.120.

(67)Muntasser Majeed Hamed, political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS), Op. Cit. P.350

(68) Hamzeh Hadad, Op.Cit, P.4.

(69)Ibid, P.P.4-5.

(70)Hamzeh Hadad, Op.Cit, P.4.

(71)Muntasser Majeed Hamed, political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS), Op. Cit. P.355

(72) Hamzeh Hadad, Op.Cit, P.4.

(73) بعثة مراقبة الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2021، التقرير النهائي، الاتحاد الأوروبي، 2021، ص39.

(74) أحمد الدباغ، عام كامل على الانتخابات العراقية .. تعرف على أهم أحداثه، الجزيرة، 2022، تاريخ الزيارة 2/3/ 2022، متاح على الرابط الإلكتروني: Www.Aljazeera.net

(75)Democracy Index 2022 Frontline democracy and the battle for Ukrainf, the Economist Intelligence unit, London-united Kingdom, 2023, P.63.

(76)أحمد الدباغ، مصدر سبق ذكره.

(77)فرحان فرع فرحان، استقالة نواب الكتلة الصدرية: السيناريوهات المستقبلية، مركز حوكمة للسياسات العامة، تاريخ الزيارة، 2/3/ 2022، متاح على الرابط الإلكتروني: Www.iqgcpp.org

(78)عبد الله سلام، بعد تأسيس تحاف التغيير الديمقراطي في العراق ... مادلالات تأسيسه وأهدافه، الجزيرة، تاريخ الزيارة 2022/3/2، متاح على الرابط الإلكتروني: Www.Aljazeera.net

المصادر

دستور جمهورية العراق 2005

الكتب العربية

أحمد السيد النجار وآخرون، حالة الأمة العربية 2017–2018 عام الأمل والخطر، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2018

جاسم الحلفي، الحركات الاجتماعية في العراق، الطبعة الأولى، دار سطور للنشر والتوزيع، بغداد–شارع المتنبي، 2017
خير الدين حسيب، أوضاع الامة العربية ومستقبلها سيرة وطن... من خلال مواقف مفكر 2006–2016، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016،
سيسيل بيشو وآخرون, قاموس الحركات الأجتماعية, دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات, الجيزة, الطبعة الأولى, 2017
صباح صادق جعفر الانباري، دستور جمهورية العراق 2005، الطبعة الأولى، شركة العاتك لصناعة الكتب، بيروت 2018
عادل عبد الحمزة ثجيل، السياسة والامن في العراق: تحديات وفرص، مؤسسة فريدرش ايبرت، الأردن–عمان، 2020
عبدالعزيز عليوي العيساوي، النخبة الحاكمة وإدارة الدولة العراقية بعد 2003، الطبعة الأولى دار ومكتبة المنتدى الثقافي العربي، بغداد–شارع المتنبي، 2018
علي السعدي، العراق والمصباح النووي جدلية الممكنات المستحيلة، الطبعة الاولى، العارف للمطبوعات، بيروت، 2011،.
علي طاهر الحمود وآخرون، الاحتجاجات العراقية عام 2019، نظرة سيولوجية في ما حدث ومآلاته الممكنة، في مجموعة مؤلفين (الاحتجاجات التشرينية في العراق احتضار القديم واستعصاء الجديد)، الطبعة الثانية، دار سطور للنشر والتوزيع، بغداد–شارع المتنبي، 2021
علي عباس مراد، مشكلات إعادة بناء الدولة في البلدان العربية حالة العراق (2003–2018)، الطبعة الثانية، دار قناديل للنشر والتوزيع، بغداد–شارع المتنبي، 2019
مهى يحيى، صيف الحراك المدني: الطوائف والمواطنون في لبنان والعراق، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت لبنان، 2017
نظام عبد الهادي سوادي، نظرة تاريخية لانتخابات البرلمانية العراقية (1920–2018)، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، قسم التدريب والتطوير، شعبة التطوير والتثقيف الانتخابي

<u>المجلات العربية</u>

احمد فاضل جاسم داود وصدام عبدالستار رشيد، التجربة البرلمانية العراقية 2003–2016 دراسة تحليلية في اهم التحديات والافاق المستقبلية، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين–المانيا، العدد (4)، 2018
ازدهار حسن عمر وشيماء جمال محمد، اليات اصلاح النظام الانتخابي في العراق، دراسة تحليله، مجلة كلية القانون والسياسة، جامعة كركوك، المجلد (11)، العدد (42)، 2022.
اياد خضر عباس، اثر نظام الانتخاب على التمثيل النيابي في العراق، مجلة جامعة تكريت للحقوق، جامعة تكريت، المجلد (7)، العدد (2)، 2022
عقيل محمد احمد ابراهيم, مفهوم هيكل الفرص السياسية وتطور الحركات الأجتماعية, مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة, العدد(3), 2015
علي مراد العبادي، التعددية السياسية والبرلمان في العراق بعد عام 2003، الطبعة الأولى، مركز العراق للدراسات، 2015،.

عمر جمعة عمران , النخب وبناء الدولة الديمقراطية في العراق ،مجلة حولية المنتدى ,جمعية المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة ,العدد13, 2023,269.

عمر جمعة عمران ,المعايير الديمقراطية في الانتخابات العراقية 2010 وانعكاساتها على العملية السياسية ، مجلة العلوم السياسية , كلية العلوم السياسية ,جامعة بغداد ,العدد 41 ,2010

عمر جمعة عمران, التعددية السياسية في دول المشرق العربي (أسس التجربة وحدود الممارسة) ، جامعة بغداد ,مجلة العلوم السياسية , العدد 45, 2012..

محمد شطب عيدان , ازمة الهوية في العراق ومظاهرات تشرين في عام 2029:فرصة لبناء الهوية العراقية,مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية,جامعة الانبار ,العدد 11 ,2023

محمود صلاح عبد الحفيظ محمد المهر, الحركات الأجتماعية والفرص السياسية, المجلة العربية للعلوم السياسية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت–لبنان, العدد 27, 2010,

محمود صلاح عبد الحفيظ محمد المهر, صناعة الفرص السياسة في مصر الناصرية بيان 30/ مارس/ 1968 نموذجاً, المجلة العربية للعلوم السياسية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت–لبنان, العدد(29), 2011,.

منتصر مجيد حميد، التحالفات الحكومية ونظرية اللعبة : قراءة في الافتراضات الرئيسية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (92)، 2023

نغم محمد صالح ، التعددية الحزبية في العراق ومتطلبات إنجازها، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد (36)، 2008

هشام عز الدين مجيد واحمد كاظم عدنان الكناني، إعادة بناء الدولة والأمة...دراسة تحليلية في تجاوز تحديات الهوية الوطنية العراقية بعد عام2003، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (61)، 2022

وسن محسن حسن، الحركات الاحتجاجية والامن الإنساني: احتجاجات البصرة عام 2018 انموذجاً، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد (29)، العدد(7) 2018.

المصادر الاجنبية

Adnan Sobeih thamer, eight years coming without a tishreen protest? the fate of . protests in Iraq, al-bayan center for planning and studies , 2023

after 2003, politeia-journal of political theory political philosophy and sociology of politics, no.1

Amal bourhrous and others, Reform within the system: Governance in Iraq and Lebanon, sipri policy paper, sipri, no61, 2021

Batool Hussain Alwan and others, Iraqi women's Leadership and State-Building, Journal of International women's studies, Virtual Commons-Bridgewater state University, Vol 22, No3, April 2021

Chris Rootes, Political opportunities Structure : promise , problem and prossects, La ..lettere de la maison fran Caised oxford, 1999

Hamzeh Hadad, Path to Government Formation in Iraq (How Violence and Elite Sectarianism Lead to Consensus Governments), Konrad Adenauer Stiftung, 2022

Muntasser Majeed Hameed , Hybrid regimes :an overview, IPRI journal, no1 2022,
Laris Caruso , Political opportunities Structure and local Mobilizations The Case of ltaly, Theories of the political process , 2015
Marco Gingni , Political Opportunities : From Tilly of Tilly , Swiss Political Science .Review, Swiss Political Science Association (SPSA) , Volume 15 , 2009, P. 362
Muntasser Majeed Hameed ,political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS), CUESTIONS politicas, v37-no 65
Muntasser Majeed Hameed, state-building and ethnic pluralism in Iraq , politeia-journal of political theory political philosophy and sociology of politics, no.1, P.P.119-120.

الصحف والجرائد

الوقائع العراقية، قانون الأحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015م، وزارة العدل، العدد (4383)، 2015

مواقع الانترنت العربية والاجنبية

ابرز مظاهرات التيار الصدري للمطالبة بالإصلاح من 2015، 2017، موسوعة الجزيرة، منشور بتاريخ 26 آذار 2017، تاريخ الزيارة، 1 نيسان 2023، متاح على الرابط الإلكتروني: https://www.aljazeera.net

الاحتجاجات الشعبية في العراق: التداعيات القريبة والبعيدة، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، 2019

أحمد الدباغ، عام كامل على الانتخابات العراقية .. تعرف على أهم أحداثه، الجزيرة، 2022، تاريخ الزيارة 3/2/ 2022، متاح على الرابط الإلكتروني: Www.Aljazeera.net

انتخابات العراق البرلمانية: فرصة ضائعة لتجاوز الطائفية والوصاية الخارجية، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2018

بعثة مراقبة الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2021، التقرير النهائي، الاتحاد الأوروبي، 2021

عبد الله سلام، بعد تأسيس تحاف التغيير الديمقراطي في العراق ... مادلالات تأسيسه وأهدافه، الجزيرة، تاريخ الزيارة 2022/3/2، متاح على الرابط الإلكتروني: Www.Aljazeera.net

فرحان فرع فرحان، استقالة نواب الكتلة الصدرية: السيناريوهات المستقبلية، مركز حوكمة للسياسات العامة، تاريخ الزيارة، 3/2/ 2022، متاح على الرابط الإلكتروني: Www.iqgcpp.org

Abbas Abboud salem, Iraq's armed protest syndrome, from a clash of ideas to violence, 14 November 2022, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/iraqs-armed-protest-syndrome-clash-ideas-violence

Democracy Index 2022 Frontline democracy and the battle for Ukrainf, the Economist Intelligence unit, London-united Kingdom, 2023